

نص ت.ع رقم 028 لسنة 2013

بتاريخ 2013/05/04

الموضوع: حول نظام توقف العمل بالأداءات والمعاليم الموظفة على رقم المعاملات الممنوح لفائدة المؤسسات الصناعية المصدرة كليا .

المراجع : - القانون عدد 120 لسنة 1993 المؤرخ في 27 ديسمبر 1993 والمتعلق بإصدار مجلة تشجيع الإستثمارات وخاصة الفصل 12 منه .

- القانون عدد 27 لسنة 2012 المؤرخ في 29 ديسمبر 2012 و المتعلق بقانون المالية لسنة 2013 وخاصة الفصلان 35 و 62 منه.

- المذكورة ت.ع رقم 11/1998 بتاريخ 20/10/1998 .

- المذكورة ت.ع رقم 29/2004 بتاريخ 02/03/2004 .

- المذكورة ت.ع رقم 12/2013 بتاريخ 07/02/2013.

المصاحب : أندروج محين لشهادة توقف العمل بالأداءات والمعاليم الموظفة على رقم المعاملات .

ليكن في علم كافة المصالح الديوانية والمعاملين الاقتصاديين، أنه في إطار ترشيد الإمدادات الجبائية الممنوحة لفائدة المؤسسات الصناعية المصدرة كليا بخصوص مقتنياتها من السوق المحلية من المنتجات والخدمات اللازمة لنشاطها ، ولمزيد إحكام مراقبة ومتابعة هذه الإمدادات، تقرر بداية من صدور هذه المذكورة ما يلي :

I- بخصوص شهادة توقف العمل بالأداءات والمعاليم الموظفة على رقم المعاملات الممنوح لفائدة المؤسسات الصناعية المصدرة كليا:

[1- إسناد الشهادة:

تقرر بداية من 02 ماي 2013 أن يتم إسناد الشهادة السنوية للإنفاذ بتوقف العمل بالأداءات والمعاليم الموظفة على رقم المعاملات بعنوان إقتناءاتها من السوق المحلية من خدمات

و المنتجات لفائدة المؤسسات الصناعية المصدرة كلها الحديثة الإشاء، من قبل المصلحة الجبائية المختصة وذلك حسب الأنموذج الجديد المصاحب لهذه المذكرة يتم استخراجها آليا من منظومة "صادق".

أما بالنسبة لباقي المؤسسات الصناعية المصدرة كلها فإنه يتعين على المكاتب الديوانية الملحوظة بها هذه المؤسسات دعوتها للإتصال بالمصالح الجبائية المختصة قصد إرجاع الشهادات القديمة التي تم إسنادها خلال السنة الحالية من طرف مصالح الديوانة واستبدالها بشهادات جديدة مستخرجة من منظومة "صادق" حسب الأنموذج الجديد تحمل نفس التاريخ المضمن بالشهادة القديمة، مع الحرص على أن يتم ذلك بالمرونة الكافية دون المساس بمصالح المؤسسات المعنية أو السير العادي لنشاطها وأن تتم هذه العملية في أجل قصاه 30 جوان 2013.

هذا و تُعتبر الشهادات السنوية لتوقيف العمل بالأداءات والمعاليم الموظفة على رقم المعاملات الصادرة عن المصالح الديوانية والتي لم يقع استبدالها بشهادات جديدة صادرة عن المصالح الجبائية المختصة قبل 30 جوان 2013 ملغا .

2- محتوى الشهادة :

تم تعديل محتوى الشهادة المذكورة بإضافة بعض الشروط الخاصة بمنح النظام الجبائي التفاضلي وذلك كما يلي :

أ- إخضاع شراءات المؤسسات الصناعية المصدرة كلها من السوق المحلية لإيداع تصريح مفصل للتصدير نوع "E" من قبل المزود المحلي وذلك إذا تعلقت عملية الإقتناء بمنتجات مستثناء من نظام حرية التجارة الخارجية عند التصدير على معنى القانون عدد 41 لسنة 1994 المؤرخ في 07 مارس 1994 المتعلق بالتجارة الخارجية و/أو بمنتجات خاضعة لمعلوم عند التصدير.

ب- إرساء واجب مد مصالح المراقبة الجبائية من قبل المؤسسات الصناعية المصدرة كلها والمنتفعه بنظام توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة خلال الثمانية وعشرين يوما التي تلي كل ثلاثة مدنية بقائمة مفصلة في فواتير الشراء تحت النظام المذكور على حوال ممغطة حسب نموذج وكراس شروط تعدد وتضييقه الإدارية العامة للأداءات طبقا لأحكام الفصل 35 من قانون المالية لسنة 2013.

ت- تسلیط خطية جبائية إدارية على كل منتفع بالإمتياز لم يقم بتصفية قائم طلب التزود التي تم التأشير عليها أولم يتم الإستظهار بها وذلك طبقا لأحكام الفصل 62 من قانون المالية لسنة 2013.

II- بخصوص التأشير على قسائم طلب التزود :

تتولى مصالح الإدارة العامة للأداءات بداية من تاريخ صدور هذه المذكرة التأشير على قسائم طلب التزود لفائدة المؤسسات الصناعية المصدرة كلياً وذلك عوضاً عن التأشير عليها من قبل مصالح الإدارة العامة للديوانة بمكاتب إلحاقي هذه المؤسسات .

غير أنه وبالنسبة إلى قسائم طلب التزود التي قامت مصالح الديوانة بالتأشير عليها خلال الفترة السابقة من السنة الحالية فإنه يتم إتباع التمثي التالي:

1. قسائم طلب التزود التي تم إستعمالها:

بالنسبة لقسائم طلب التزود التي تم إستعمالها من قبل المؤسسة المنتفعه فإنه يتبع دعوتها لتصفيه هذه القوائم طبقاً لأحكام الفصل 35 من قانون المالية لسنة 2013 وذلك بتقديم قائمة فواتير الشراء المتعلقة بها على حوامل ممنطقة حسب الآجال المضبوطة علماً وأنه قد تم إستثنائياً تأجيل إيداع القائمة بعنوان الثلاثية الأولى من سنة 2013 إلى غاية 28 جويلية 2013

2. قسائم طلب التزود التي لم يتم إستعمالها:

تتولى مصالح الديوانة بمكتب إلحاقي دعوة المؤسسات المعنية لإرجاع هذه القسائم حيث يتم جردها وتوجيهه قائمة في شأنها إلى مصالح الإدارة العامة للأداءات مرجع النظر مع بيان العدد الجملي لقسائم طلب التزود التي تم التأشير عليها من قبل مصالح الديوانة لفائدة المؤسسة منذ بداية السنة الحالية .

هذه المذكرة تلغى وتعوض المذكورة ت.ع رقم 012 لسنة 2013 بتاريخ 2013/02/07 ، كما تلغى كل الأحكام السابقة المخالفة وخاصة منها الواردة بالعناوين "I" و "II" من المذكورة ت.ع رقم 11 1998/10/20 بتاريخ 1998/10/20 .

كل صعوبة في التطبيق يتم رفعها إلى الإدارة العامة للديوانة (مكتب المؤسسات المصدرة ومكتب التشريع والدراسات) .

المدير العام للديوانة

محمد المؤدب

شهادة في الإنقاذ

بنظام توقف العمل بالأداءات والمعاليم الموظفة على رقم المعاملات
(مؤسسات عاملة تحت نظام التحويل للتصدير الكلي)

صالحة إلى غاية: صلاحية رقم:

طبقاً لأحكام الفصل 12 من مجلة تشجيع الاستثمار،

تنتفع المؤسسة



صاحبة المعرف الجبائي رقم:

الكائن بصفتها (1) والمتاحصلة على شهادة في إيداع تصريح بالإستثمار عدد بتاريخ

بنظام توقف العمل بالأداءات والمعاليم الموظفة على رقم المعاملات بعنوان عمليات اقتاء المنتجات والخدمات والتجهيزات الضرورية لضمان سير نشاطها باستثناء:

- السيارات السياحية وقطع الغيار والمحروقات وكل الخدمات الضرورية لضمان سيرها وصيانتها وكذلك عمليات كرائها.

- وسائل النقل الأخرى.

- المحروقات من نوع البنزين .

- العقارات.

- الخدمات المسداة من قبل النزل و المؤسسات المشابهة لها والمتعلقة باستهلاك الكحول وبالتشيس وبالعرض.

- معينات الإيجار المالي.

رئيس المكتب

..... في بـ.....

الإمضاء والختم

ملاحظة هامة:

* لا يمكن التزود بمقتضى هذه الشهادة إلا على أساس قسم طلب تردد مؤشر عليها من قبل مصالح الأداءات المختصة .

* انظر بقية شروط الإنقاذ بهذا الإمتياز ظهر الشهادة.

(1) ذكر نشاط المؤسسة.

شروط الالتفاع بنظام

توقف العمل بالأداءات والمعاليم الموظفة على رقم المعاملات.

1. يتعين على المنقوع بالإمتياز إعداد قسائم طلب التزود في نظيرين مؤشر عليها من قبل تحمل وجوباً البيانات التالية:
 - مشتريات تحت نظام توقف العمل بالأداءات والمعاليم الموظفة على رقم المعاملات طبقاً لمقتضيات الفصل 12 من مجلة تشجيع الإستثمارات.
 - شهادة رقم بتاريخ.....
2. يتم توجيه قسائم طلب التزود كالتالي :
 - * الأصل إلى المزود الذي يحتفظ به تدعيمًا لوثائقه الحسابية ويبирر رقم المعاملات المنجز تحت نظام توقف العمل بالأداءات والمعاليم الموظفة على رقم المعاملات .
 - * النظير الثاني تحتفظ به المؤسسة.
3. يتعين على المنقوع بالإمتياز مذكوب مكتب مراقبة الأداءات مرجع النظر خلال الثمانية والعشرون يوماً التي تلي كل ثلاثة مدنية بقائمة مفصلة في فواتير الشراء تحت النظام المذكور حسب الأنموذج المعد من قبل الإدارة العامة للأداءات، وذلك على حوالى ممقطة طبقاً لكراس شروط تضبيطه الإدارية المذكورة ويتم استخراجها عبر موقع الواب لوزارة المالية .
4. وتتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن تجديد هذه الشهادة إلا في صورة إحترام المؤسسة لأحكام الفصل 111 من مجلة الحقوق والإجراءات الجنائية وإيداع القائمة المشار إليها أعلاه، كما لا يمكن التأشير على عدد جديد من قسائم طلب التزود إلا بعد إيداع هذه القائمة.
5. هذا ويعاقب كل منقوع بالإمتياز المذكور لم يقم بتصفيية قسائم طلب التزود التي تم التأشير عليها من قبل المصالح المختصة بخطية جنائية إدارية قدرها 2000 دينار بعنوان كل قسيمة طلب تزود غير مصفاة أو لم يتم الإستظهار بها وذلك بالنسبة للخمس قسائم طلب التزود الأولى، وتترفع الخطية إلى 5000 دينار بعنوان كل قسيمة غير مصفاة أو لم يتم الإستظهار بها بالنسبة لباقي القسائم .
6. كما يؤدي عدم إحترام الإجراءات المعمول بها في هذا المجال وتغيير وجهة الشراءات المنتقعة بتوقف العمل بالأداءات والمعاليم الموظفة على رقم المعاملات إلى تطبيق العقوبات المنصوص عليها بالتشريع الجاري به العمل .
7. تخضع المنتوجات المستثناة من نظام حرية التجارة الخارجية عند التصدير على معنى القانون عدد 41 لسنة 1994 المؤرخ في 07/03/1994 المتعلق بالتجارة الخارجية وأو المنتجات الخاصة لمعلوم عند التصدير لإيداع تصريح مفصل للتصدير نوع "E" من قبل المزود المحلي.